البنوك الإسلامية : واقع مالي متميز

ليلـى عيساوي
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار– عنابة

ملخص

تعتبر الأعمال المصرفية الجانب الأكثر تطورا في النظام المالي الإسلامي و التي تقوم بها مؤسسات تجارية واستثمارية متخصصة تعرف بالبنوك الإسلامية، تسعى هذه الأخيرة منذ نشأتها لتكون وسيطا تنمويا بالدرجة الأولى، بالقيام بدور مختلف تماما عن نظيرتها التقليدية من خلال منهجها المتميز في التمويل. يتناول هذا المقال الدور الحيوي للبنوك الإسلامية في الاقتصاد انطلاقا من استعراض وظائفها الأساسية، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية رغم التحديات التي تواجهها وخاصة العولمة.

الكلمات المفاتيح: النظام المالي الإسلامي، البنوك الإسلامية، التنمية الاقتصادية.

Résumé

Les activités bancaires constituent la partie la plus développée du système financier islamique, elles sont exercées par des institutions de commerce et d'investissement appelées banques islamiques qui œuvrent en tant qu'intermédiaire de développement de premier ordre et ceci en jouant un rôle totalement différent du rôle que jouent les banques traditionnelles caractérisées par une méthode de financement différente. Cet article traite le rôle vital des banques islamiques dans l'économie à travers une analyse de leurs fonctions principales et de leur contribution dans le développement économiques en dépit des défis qu'elles affrontent à commencer par la mondialisation.

.

Mots clés : banques islamiques, système financier islamique, développement économique.

Abstract

The banking businesses are the most improved side in the Islamic financial system. They are done by commercial and investment organizations known as Islamic Banks. These latters play different roles from their traditional counterparts through their excellent approach in finance. This paper deals with the vital role of the Islamic Banks in the economy basing on their functions and the extent of their contribution with the economic development despite of the challenges they face especially globalization.

Keywords: Islamic financial system, Islamic banks, economic development.

مقدمـة :

إن أهم ما يميز النظام المالي الإسلامي عن نظيره التقليدي الذي يركز على النواحي الاقتصادية والمالية للمعاملات هو تأكيده على البعد الأخلاقي، المعنوي والاجتماعي والديني لتعزيز المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

وتعتبر الأعمال المصرفية الجانب الأكثر تطورا في النظام المالي الإسلامي والتي تقوم بها مؤسسات تجارية واستثمارية متخصصة تعرف بالبنوك الإسلامية، وهي تقوم بمختلف وظائفها على أساس المبادئ الإسلامية إضافة إلى ذلك يوجد ما يسمى "بالنوافذ الإسلامية"، وهي عبارة عن مرافق خاصة توفرها البنوك التقليدية لتقديم الخدمات للأفراد الذين يرغبون في التعامل مع الأنشطة المصرفية الإسلامية، وهي تتواجد في الدول الغربية والإسلامية على حد السواء.

من هنا كانت البنوك الإسلامية وسيطا تنمويا بالدرجة الأولى وتمارس دورا مختلفا تماما عن دور البنوك التقليدية، كما تحتل مركزا حيويا في النظام المصرفي من خلال دورها في جذب التدفقات النقدية من ناحية وتمويل احتياجات القطاعات الاقتصادية من ناحية أخرى، وذلك بإتباع أساليب خاصة مستنبطة أصلا من الشريعة الإسلامية وقد أشاد بنجاحها حتى الغربيون، حيث قال بشأنها الباحث في جامعة هارفارد ومؤلف أهم الكتب عن المصارف والصيرفة الإسلامية الدكتور "سام هيس" ما يلي: "إن البنوك الإسلامية تتمتع بشفافية و إبداع وابتكار وتميز وتعطي قيمة مضافة على العمل المصرفي والعالمي و تتوجه للمسلمين و غير المسلمين"[1].

فما الذي يميز آلية التمويل الإسلامي؟ و كيف ساهمت هذه الأخيرة في تجنب الآثار السلبية للنظام التقليدي؟ واكتسبت بذلك القبول على المستوى العالمي.

هذا ما سنجيب عليه في هذا المقال وذلك بمعالجة النقاط التالية:

- الصيرفة و الحضارة الإسلامية
- الإطار النظري للفكر الاقتصادي الإسلامي
- نشأة المصارف الإسلامية و كيف تتم آلية التمويل فيها؟
- مساهمتها في إحداث التنمية الاقتصادية
- مواجهتها للعولمة و خاصة المالية منها.

1) الصيرفة و الحضارة الإسلامية:

مما لا شك فيه أنه كان للمسلمين في أوج نهضتهم الثقافية والاقتصادية تجارة واسعة وصلت إلى شمال أوروبا بدولها الإسكندنافية الباردة و إلى جنوب فرنسا من جهة أخرى كما إمتد ت من شواطئ الأطلسي إلى بحر الصين، وقد كان لا بد من أن ترافق كل هذا مرونة مالية كبيرة.

ومن أهم نماذج المعاملات المصرفية في صدر الإسلام: ودائع الزبير بن العوام، صكوك مروان بن الحكم و أوامر الدفع من سيف الدولة الحمداني.

فقد دعا أحد الباحثين إلى إطلاق لفظ "بنك الزبير"[2] على حركة الأموال التي ترد إليه وتخرج من عنده، فقد كان الزبير يشترط على من يرغب الإيداع عنده من أجل الحفظ أنه يضمن له وديعته في مقابل إخراجها من شكل الوديعة الفقهي إلى شكل القرض

المضمون من جهة و الذي يباح له استعماله من جهة أخرى ومما نقل عن مخطوط "للهمداني"

في مكتبة باريس أن "سيف الدولة الحمداني" دخل سوق بغداد متنكرا وتعامل فيها وكانت طريقة الدفع صكوكا على صراف محلي بحيث قبل الصكوك ودفع المال المذكور فيها و عرف مصدر الصك من توقيع صاحبه.

وقد انتشرت هذه الممارسة حتى صارت المستند القانوني الفقهي لأعمال الصيارفة واتخذت اتجاهين أساسيين، محليا كانوا يتقبلون الودائع بالحساب الجاري من التجار وغيرهم من المتعاملين في السوق و يتيحون لهم مقابل ذلك الحق بكتابة الشيكات عليهم تحت اسم الرقاع أو الصكوك، أما خارجيا فكانوا يقومون بالتحويلات الخارجية على الحساب دون نقل فعلي للنقود مستعملين في ذلك رقاعا أسموها السفتجة.

ولعل ظهور الأوراق التجارية الثلاثة في هذا الوقت المبكر دليل واضح على أن الحضارة الإسلامية كانت سباقة قبل غيرها في مجال الصيرفة، ومن بلاد الإسلام انتقلت إلى غيرها من البلدان عبر اتصال التجار المسلمين بغيرهم و خاصة في جنوب فرنسا والمدن الإيطالية.

ومع هذا لا نجد أثرا يذكر لهذه الفترة ابتداء من القرن الثامن ميلادي إلى القرن الثاني عشر حيث يرى المؤرخون أن الأعمال المصرفية في شكلها الحديث قد نشأت مع ازدهار المدن الإيطالية كالبندقية و فلورنسا في القرن الثاني عشر و هما أول المناطق المتأثرة بالحضارة القادمة من الشرق.

وقد بين "جرسهوب" المستشرق الأوروبي أن أول من عرف نظام الحوالات المالية هم العرب وعنهم أخذته أوروبا في القرن العاشر ميلادي عن طريق إسبانيا، وإيطاليا، كما ذكر "كراندال" أن الإسلام كان رائد العالم الحديث في إنشاء الاتحاديات التجارية واستعمال الشيكات وخطابات الاعتماد والإيصالات ووثائق الشحن،

وفي عصر الدولة العباسية أنشأ التجار لأول مرة نقابة مسؤولة عن مراقبة المعاملات و منع الغش[3].

كل ذلك ساهم في بناء قاعدة فكرية قوية للاقتصاد الإسلامي، فكيف ذلك ؟

2) الإطار النظري للفكر الاقتصادي الإسلامي :

لقد حضيت الظواهر أو المشكلات الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية إلى اجتهادات ذهنية من قبل أهل الفقه والعلم لأجل تصنيفها وتمحيصها ومحاولة التعرف على أسبابها وتحديد العلاقات فيما بينها فنجد العلامة " أبو يوسف " (113-182 هـ) يهتم مثلا بمحاولة التعرف على أسباب ارتفاع الأسعار قبل أن يبدي رأيه في مسألة التسعير وتحليل أصناف النقود، كما نجد "الغزالي" يصف بدقة متناهية المقايضة وصعوباتها قبل أن يحدد مزايا النقود ووظائفها، ثم يعتمد على فهمه لهذه الوظائف في بيانه لحكمة النهي عن الاكتناز و الربا، كما قام "ابن القيم الجوزي" استرشادا "بابن تيمية" بالتفرقة بين السعر المصطنع والسعر الطبيعي الذي يسود في حالة المنافسة وخلو السوق من الاحتكارات[4].

غير أن ذروة الاجتهاد في مجال علم الاقتصاد الإسلامي قد تحققت في القرنين الثامن والتاسع الهجري (الرابع عشر والخامس عشر ميلادي)، حيث تمكن علماء جهابذة مثل "عبد الرحمن بن خلدون "و "تقي الدين المقريزي" من وصف الظواهر والمشكلات الاقتصادية بشكل دقيق من خلال أطر تاريخية واجتماعية و وضع تصورات محددة عن القواعد أو القوانين المفسرة لها

ومقترحات لعلاجها في إطار الشريعة الإسلامية إذا يمكننا القول أن أهم ما يميز النظام المرتكز على أسس فكرية مبينة على القرآن والسنة وإجماع الصحابة واجتهادات العلماء من الناحية المالية ما يلي[5] :

- تحريم الفائدة
- تقاسم المخاطر
- حظر المضاربة (المقصود بها هنا عمليات الشراء و البيع المستقبلية)
- دراسة الجدوى من الناحية الاقتصادية
- معاملة النقود كرأسمال محتمل

يبقى القول أن الأعمال المصرفية هي الجانب الأكثر تطورا في النظام المالي الإسلامي والتي تقوم بها مؤسسات متخصصة تعرف بالبنوك الإسلامية فكيف نشأت هذه المصارف وما هي أهم وظائفها؟

3) نشأة المصارف الإسلامية وأهم وظائفها:

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين نشأة وتطور البنوك الإسلامية وانتشارها داخل العالم الإسلامي وخارجه وقد جاءت كبديل للممارسات المماثلة لدى البنوك التقليدية وهي تحتل مركزا حيويا في إطار النظام الاقتصادي من خلال دورها في جذب التدفقات النقدية من جهة وتمويل احتياجات القطاعات من جهة ثانية.

وقد مرت الصيرفة الإسلامية بمراحل من التطور، ففي أواسط الثلاثينات وجه بعض الفقهاء اهتماماتهم إلى مشكلات الفائدة، كما دعا رجال الاقتصاد آنذاك من أجل تغيير المؤسسات الاقتصادية التقليدية وتكيفها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تلتها محاولات لإنشاء صناديق الادخار بعيدة عن الفائدة في ماليزيا سنة 1940 وباكستان سنة 1950 ومصارف الادخار المحلية التي قامت في مصر في الستينات.

وخلال فترة السبعينات اهتم رجال الاقتصاد، اهتماما كبيرا بتطوير النظام البديل للأعمال المصرفية والمالية الخالي من الفائدة، وبذلك فإن البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي كانت بتأسيس بنك دبي الإسلامي عام 1975، وخلال عقد الثمانينات وبداية التسعينات تضاعفت الجهود لتطوير الأنشطة والمؤسسات المالية الإسلامية العامة والخاصة.

وبذلك انتشرت وتعددت المصارف الإسلامية في آسيا وأوروبا وإفريقيا وأمريكا وهناك عدد من المؤسسات تعمل على أساس تعدد الجنسيات كمثال على ذلك البنك الإسلامي للتنمية، دار المال الإسلامي، ومجموعة البركة، إذ يمكن تعريف المصارف الإسلامية كمؤسسات مالية تستبعد الفائدة من معاملاتها وتهدف إلى تجميع الأموال وتوظيفها في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية.

ومن أهم مميزات هذه المصارف [6]:

- المصارف الإسلامية، مصارف متعددة الوظائف تؤدي دور البنوك التجارية وبنوك الأعمال، وبنوك التنمية والاستثمار ويظهر ذلك من هيكل استخداماتها ومواردها.
- المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاءا بكل أشكالها الظاهرة و الخفية المباشرة وغير المباشرة.
- المصارف الإسلامية تقدم التمويل من أجل الإنتاج وعلى ذلك تستحل الأرباح على عكس البنوك التقليدية التي تقرض النقود وتأخذ عليها فائدة.

- الاستثمار في هذه البنوك قائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

- الاستثمار فيها قائم أيضا على مبدأ تحقيق التنمية وتقليل المخاطر وذلك بتوزيع الاستثمارات على القطاعات الإنتاجية الحقيقية حسب آليات تعتمد على هوامش الأرباح و نسب المشاركات.

إذا تعتبر البنوك الإسلامية، مؤسسات تمويلية تحقق ربط عملية الاستثمار بشكل مباشر بالادخار من جهة والإنتاج من جهة أخرى بعيدا عن نظام الفائدة، ونجاح هذه المؤسسات في عملها يتوقف على مدى قدرتها في جذب المدخرات و توجيهها لمختلف عمليات الاستثمار، فكيف يمكن للبنك الإسلامي أن يجتذب أموال المودعين دون أن يعدهم بفائدة عن ذلك؟.

1- 3 طريقة تجميع الأموال في البنك الإسلامي:

في هذا الإطار يعلن البنك أنه مستعد لاستلام كل مبلغ نقدي ينوي الزبون إيداعه لديه وذلك بالاعتماد على قاعدتين[7]:

أ) يأخذ البنك الأموال باعتبارها قرضا ويستفيد المدين في هذه الحالة من المزايا التالية:

- لديه الحرية في سحب هذه الأموال في أي وقت أو حسب اتفاقه مع البنك ولا يتأثر بالتضخم الذي يضعف القدرة الشرائية للنقود.

- يستطيع المقرض الحصول على مكافأة، عندما توجه أمواله لتلبية احتياجات الأفراد.

ب) حسب القاعدة الثانية يوكل المودع البنك لاستثمار أمواله في مشروع اقتصادي، ويتحصل على نسبة معينة من الأرباح المحققة أو يتحمل جزءا من الخسارة تحدد بعد الاتفاق بين الطرفين، هذا في حالة قام البنك بنفسه بالاستثمار أما إذا أوكلت المهمة لطرف ثالث باستخدام (صيغة المضاربة) فالأرباح توزع بين هذا الطرف والمودع ولا يتحصل البنك إلا على عمولة نظير عمله ودوره كوسيط بين المستثمر والمقرض تحدد حسب أهمية دوره في العملية.

ويمكننا القول أن القاعدة الذهبية التي يؤسس عليها البنك عمله وتميزه عن البنوك الأخرى هي أن لا تتعارض مختلف أعماله مع أحكام الشريعة الإسلامية إذا باحتكام البنك الإسلامي إلى القاعدة الذهبية المذكورة، يمارس مختلف نشاطاته المعهودة فيتلقى الودائع ويحصل المستندات نيابة عن عملائه كما يقوم بالاستثمارات المتخصصة في جميع فروع النشاط الاقتصادي.

وبعد عملية تجميع الأموال في البنك الإسلامي تأتي الوظيفة التمويلية فما هي الأساليب التي يستخدمها البنك الإسلامي؟

2-3 آلية التمويل الإسلامي:

على الرغم من بساطة أدوات التمويل الإسلامي نظريا فإنها قد تصبح أحيانا مركبة ويرجع ذلك إلى أن بعض المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تقوم باستخدام الهندسة المالية بتركيب أو تشكيل أدوات جديدة انطلاقا من مجموعة من الأدوات التمويلية ويمكن تقسيم هذه الأدوات عموما إلى:

أ -التمويل عن طريق المشاركة

تعد هذه الصيغة من أهم صيغ التمويل فهي البديل الشرعي لأسلوب الإقراض بفائدة في البنك التقليدي وهي وسيلة مجدية لربط الادخار بالنشاط الإنتاجي مما يساهم في تلبية حاجات المجتمع وتعرف صيغة التمويل بالمشاركة[8] كعقد بين اثنين أو أكثر على أن يتحروا في رأس المال مشتركا بينهم ويكون اقتسام الأرباح بينهم حسب الاتفاق ويتحمل كل طرف الخسارة حسب مساهمته.

إذن تشكل هذه الصيغة نوعا من التكافل خاصة إذا كانت نتيجة النشاط الممول خسارة، من هنا كان لزاما على البنك اختيار متعامليه بعناية ممن تتوفر فيهم السمعة الحسنة والثقة الكاملة ولزاما على الشريك أن يتحمل جزءا من رأس المال ضمانا لجدية النشاط و لتخفيف عبء الخسارة عن البنك.

ب –التمويل عن طريق المرابحة :

وهي أكثر الأدوات انتشارا للتمويل قصير الأجل حيث يتعهد المستثمر بتوريد بضائع تشتمل على عقد يتم الاتفاق عليه بين الطرفين لإعادة البيع للعميل وتحديد هامش الربح، و أسلوب المرابحة يختلف جوهريا عن ما يقوم البنك التقليدي به من تقديم قرض بفائدة لزبائنه ليتمكنوا من شراء مختلف الأصول كما يلي:

– المرابحة شكل من أشكال البيع يتحمل فيها المصرف المخاطر التي يتعرض لها أي تاجر من تاريخ الشراء إلى تاريخ التسليم مع إمكانية رد السلعة إن ظهرت بها عيوب بعد ذلك.

– يتحمل البنك خطر إمكانية عزوف العميل عن تنفيذ الشراء.

وتتمثل أهم الأهداف التي يحققها أسلوب المرابحة في:

– تحقيق الربح المعقول للبنك و خدمة الأفراد و ذلك بحصولهم على السلع التي يحتاجونها قبل توفير الثمن المطلوب منهم.

– عدم تمويل السلع المحرمة شرعا و التي تضر بالمجتمع

– التطبيق السليم لأسلوب المرابحة يمكن البنك من مواكبة ظروف السوق مما يؤدي إلى حصوله على السلعة بأقل تكلفة ممكنة فيساهم بذلك في ضبط الأسعار.

ج –التمويل عن طريق المضاربة :

تشير عملية المضاربة في التمويل الإسلامي إلى إبرام عقد بين طرفين (البنك، العميل) على أن يدفع أحدهما نقدا للآخر على سبيل تنميته حيث يسمح لصاحب المال بأخذ نصيب من الربح المتحقق لأن الزيادة هي نماء المال نفسه، كما يسمح لصاحب الجهد بأخذ نصيب من الربح نتيجة عمله في المال فالربح المحقق هو نتيجة تبصر العامل وخبرته في إدارة المال، فإذا حدثت خسارة دون تقصير فكل طرف يخسر ما قدم[9].

وتختلف هذه المضاربة عن المضاربة في الاقتصاد الحديث التي تشير إلى استبدال أموال حاضرة بأموال يحصل عليها المضارب في المستقبل بقيمة أكبر إذا صحت تقديراته وذلك في أسواق العملات والأوراق المالية ويحقق الربح من الفرق بين الشراء وسعر البيع، فالمضاربة في الاقتصاد الحديث هي مضاربة على فروق الأسعار وليست استثمارا حقيقيا إنتاجيا كما وردت في النظام الاقتصادي الإسلامي.

د – التمويل عن طريق التأجير :

يعد التمويل عن طريق التأجير وسيلة تمويلية غير تقليدية حيث تقوم المصارف الإسلامية مع الجهة المتلقية للتمويل بشراء المعدات المطلوبة للمشروعات مثلا ليقوم المصرف بتأجيرها إلى الجهة المستفيدة لفترة زمنية و بشروط محددة، كما أن هناك أنواعا من الإيجار تهدف إلى نقل الملكية إلى المستأجر بذهاب جزء من الأقساط إلى الشراء النهائي ومن مزايا هذه الصيغة ما يلي:

– يتيح التأجير للعملاء الانتفاع بأصول لا يستطيعون شراءها دفعة واحدة بالنظر إلى ضخامة رأس المال المستثمر فيها.

– المحافظة على الموارد الاقتصادية لأن المستأجر يعلم أن ملكيتها ستؤول إليه.

– إضافة إلى تحقيق الربحية الجيدة للبنك الإسلامي فإن هذه التقنية توفر التدفقات النقدية بصورة منتظمة.

هـ– التمويل بواسطة عقد الإستصناع:

هو شكل من أشكال التمويل المستحدثة وهو عقد تمويل صنع السلع ويفيد الطرفين، البنك والعميل فيستفيد هذا الأخير من إحداث مشروعات منتجة تولد مداخيل جديدة مما يزيد من الطلب الفعال ويعمل على تحريك عجلة الاقتصاد، أما البنك فيستفيد بتسليمه السلعة المستصنعة طبقا للمواصفات المحددة من طرف العميل .

و–البيع إلى أجل و بيع السلم :

البيع لأجل يشير إلى تسليم السلعة في الحال مقابل تأجيل سداد الثمن (سواء كله أو جزء منه) إلى وقت معلوم أما بيع السلم فهو شراء سلعة مؤجلة بثمن مدفوع حالا.

ومن أهم مزايا هذين الأسلوبين ما يلي:

– إن توفير السيولة مقدما للمزارعين أو الصناع تمكنهم من الإنتاج الزراعي أو الصناعي وبالتالي زيادة العمل و المداخيل.

– تمويل المزارعين يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتحسن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات بعد تصدير الفائض في المنتوج.

للوقوف على تميز آلية التمويل الإسلامي عن نظيرة التقليدي، نلخص ذلك في الجدول التالي:

أوجه المقارنة	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
التوظيف	توظيف ائتماني و إقراضي	توظيف استثماري
أهداف التوظيف	تعظيم الأرباح	تعظيم العائد الاجتماعي
مكونات التوظيف	قروض بفائدة مقدمة بضمانات	مضاربات، مشاركات ،مرابحات
الحسابات الجارية	لها وزن نسبي إلى إجمالي الودائع	الوزن النسبي لها أدنى بكثير منه في البنك التقليدي
حسابات التوفير	يمنح مقابلها البنك فوائد ثابتة	يمنح مقابلها البنك أرباحا متغيرة
حسابات الاستثمار	تسمى في هذه البنوك ودائع لأجل و يدفع مقابلها فوائد	يشارك صاحب الوديعة البنك في الأرباح والخسائر
من ناحية الميزانية	من بين مكوناتها حساب الأوراق التجارية وحساب قروض و استثمارات	من بين ما تتكون منه حساب المضاربة و المشاركة وحساب ودائع الاستثمار

المصـــدر: عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص ص 965 – 966 (بتصرف)

ولا يقتصر نشاط البنك الإسلامي على الاستثمار فحسب، بل يتعداها إلى جوانب اجتماعية وهو ما يميزها عن باقي البنوك ومن أهم الخدمات الاجتماعية التي يقدمها البنك الإسلامي ما يلي:

- تجميع الزكاة و توزيعها على مستحقيها.
- تقديم القروض الحسنة، حيث تقدم من وقت لأخر للمحتاجين دون مقابل.
- تأمين السلع الضرورية لأبناء المجتمع كشراء المواد الغذائية و لا تهدف البنوك الإسلامية من وراء ذلك إلى أي ربح.

وإذا كان الهدف النهائي لأي بنك من نشاطه، هو دفع عملية التنمية الاقتصادية فإلى أي مدى ساهمت آلية التمويل الإسلامي في هذه العملية؟

4) مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية :

يعتبر نظام التمويل الإسلامي النظام البديل في معالجة إختلالات نظام التمويل التقليدي من خلال عزوفه عن التعامل بالفوائد والمضاربة غير المشروعة، واعتماده على أساليب تمويل مرنة تؤدي إلى تحقيق الأرباح في إطار ضوابط موضوعية تراعي ظروف

مختلف الجهات ومعتمدة على مبدأ المشاركة في تحمل مختلف المخاطر وبالتالي تقاسم الأرباح والخسائر وقد ساهم التمويل الإسلامي في تجنب الآثار السلبية للنظام التقليدي حيث قدرت سوق التمويل الإسلامي بحوالي 700 مليار دولار حاليا ويتوقع أن تصل خلال عشر سنوات قادمة إلى 1300 مليار دولار[10].

ومما ساهم في نجاح هذه المصارف هو خصوصية صيغها التمويلية والتي تقدم مجموعة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية خاصة التمويل بالمشاركة والمضاربة لما لهما من أثر كبير في إعادة توزيع الثروة كما يظهر من الشكل التالي:

الاستثمار بواسطة أسلوبي المضاربة و المشاركة

ولقد نجحت البنوك الإسلامية إلى حد ما خلال ربع قرن أو أكثر واعتمادا على صيغها الخاصة في تمويل أعداد كبيرة من المشروعات الصغيرة التي لم يجد أصحابها طريقا إلى البنوك التقليدية القائمة على الملاءة المالية والضمانات، ومما لا شك فيه أن تمويل هذه المشاريع يمثل نقطة انطلاق مهمة في عملية التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

ومما يؤكد كفاءة المعاملات المالية الإسلامية والقائمة أساسا على مبدأ تقاسم الأرباح و تحمل المخاطر من الجهة الممولة والجهة المستخدمة للتمويل أن أشاد بها الاقتصاديين ووجدت طريقها إلى التطبيق بعد الأزمة المالية الأخيرة، فمن ضمن المحاولات لمواجهتها عمدت البنوك المركزية في العديد من الدول لخفض سعر الفوائد، ففي أمريكا خفضت على دفعات متتالية من 4٪ إلى 3,5٪ إلى 2٪ إلى 1٪ و أخير 0,5٪ وهذا ما يحدث لأول مرة منذ 40 سنة مما يؤكد سلامة موقف الإسلام من تحريم الربا بكل صوره و ذلك للمحافظة على سلامة واستقرار النظام المالي و تحقيق التوازن بين التدفقات المالية والحقيقية في الاقتصاد.

وحيث أن تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية سوف يؤدي إلى تسهيل حركية رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وتهيئة الأرضية لتملك الأجانب للمصارف المحلية وإنشاء فروعا للمصارف الأجنبية داخل أي دولة عضو مما يشكل تحديا أمام نشاط المصارف الإسلامية.

فكيف ستجابه البنوك الإسلامية العولمة المالية؟

5) البنوك الإسلامية و العولمة المالية :

إن هذه البنوك مطالبة بالعمل على خلق كيانات مصرفية كبيرة ذات كفاءة عالية تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية عن طريق الاندماج المدروس وبالاعتماد على "إستراتيجية مستقبلية"[11] تستطيع من خلالها تحقيق ميزة تنافسية كبيرة على المصارف الأجنبية مما يمكنها من القيام بتدويل الخدمات المصرفية والمالية وتوسيع نطاقها عبر الحدود عن طريق الشركات التابعة في الخارج أو عن طريق فروع المؤسسات المالية القائمة في الدولة الأم.

بما أن العولمة المالية تتطلب تحرير التجارة والأعمال المصرفية وبالتالي تسريع عملية المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، فالبنوك الإسلامية بإمكانها مجابهة مخاطر العولمة إذا قامت بإعادة النظر في بعض أعمالها مع ضرورة تبني رؤية متكاملة من الإصلاحات أهمها:

- التخلص من بعض الأنشطة التي لا تغطي عائداتها تكلفه رأس المال المستثمر فيها .
- لا بد أن تعمل على تعظيم ربحيتها عن طريق مراقبة وضبط النفقات التشغيلية و0تخفيضها.
- زيادة قدرتها التنافسية من خلال خفض متوسط تكلفة الوحدة المنتجة وتحقيق وفوارت داخلية وخارجية.
- تنمية الاستثمار في الموارد البشرية بتحسين خبراتها ومهاراتها.
- توفير كافة الخدمات المصرفية لعملائها عبر مواقع تتميز بالدقة والأمن لتعزيز نمو حصتها في الأسواق المصرفية.

كما لا بد على البنوك الإسلامية أن تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات محلية كانت أم عالمية حتى تتمكن من البقاء والتعامل في السوق المصرفية الدولية، في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية.

الخـــاتمـة:

لقد قامت المصارف الإسلامية بدور إيجابي وفعال في إيجاد البدائل الشرعية لبعض الأعمال المصرفية والاستثمارية، كما بعثت النشاط والحيوية في الفكر المالي الإسلامي ليواكب الحياة الحديثة وتطوراتها اللاحقة. كما أصبحت صيغ التمويل الإسلامي محط اهتمام المصرفيين والأكاديميين والمتخصصين من الباحثين والعديد من الأطراف الغربية من غير المسلمين إلى درجة قررت فيها دول كثيرة إنشاء فروع إسلامية ونوافذ في كبريات بنوكها كبريطانيا، ألمانيا، فرنسا، الولايات المتحدة.

ولعل بناء إطار مؤسسي ملائم يبقى أهم تحدي يواجه التمويل الإسلامي، فقيام بنوك إسلامية في بيئة تحكمها علاقات اقتصادية رأسمالية يضع هذه المؤسسات أمام خيارين إما الانعزال، أو سن قوانين خاصة للتعريف بالنشاط المصرفي الإسلامي من جهة، أو قوانين تسهل عمل نظام مختلط من جهة أخرى، كما يجب على البنوك المركزية تفهم الطبيعة الخاصة للمصارف الإسلامية ووضع معايير دولية مناسبة لمختلف أشكال الرقابة.

المـراجع و الهوامش:

1- عن مجلة الاقتصاد و الأعمال، العدد 264، ديسمبر 2001 ، ص 82 بتصرف.

2- د. الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية و أساليب التمويل المتوافقة معها، القاهرة، 2006، ص 5.

3- د. محمد أحمد السراج، النظام المصرفي الإسلامي، القاهرة، 1989، ص 317.

4- عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، 2001، ص 11- 12.

5- لمزيد من التفصيل، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 1998، ص 39 .

6- كتاب الوقائع، دور المؤسسات المصرفية في الاستثمار، جامعة الشارقة، ماي 2002، ص 480

7- Mohamed Baquer El-sadr, les principes généraux de la banque dans la société islamique, Editions laouid, p22-23.

8- إتحاد المصارف العربية، إدارة الأصول و مخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي و الإسلامي، بيروت، 2002، ص 314.

9- عبد اللطيف هميم، نظام التمويل المصرفي في المصارف الإسلامية عن الموقع www.islamique.com

10- Elyes et olivier Pastré, la finance islamique: une solution à la crise ? économica, Paris, 2009, p2.

11- د. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي، دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق الفتاوي الشرعية، دار وائل للطباعة، جامعة فيلا دلفيا، 2001، ص 273.